



Royaume du Maroc
Conseil consultatif des droits de l'Homme

Département Information et Communication

المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

LE CCDH DANS LA PRESSE NATIONALE

14 Octobre 2010

14 أكتوبر 2010

حرزني يستعين بالعلماء والفنانين للنهوض بحقوق الإنسان

■ الرباط: عمرا الشرقاوي ■

بأوضاع حقوق الإنسان، أولا من خلال «التأكيد على دور المؤسسات ومسئوليتها في احترام مبادئ حقوق الإنسان والحريات الأساسية»، وثانيا - يضيف حرزني - «عبر تنمية الوعي بحقوق الإنسان» بكل ما تعنيه من «تقوية القدرات وتمكين للأفراد والجماعات من النفاذ إلى تلك الحقوق والتمتع بها كاملة». وهو ما يستدعي «خلق دينامية» لتعبئة الفاعلين الحكوميين وغير الحكوميين، بمن فيهم الفاعلون في الحقل الثقافي والإعلامي والديني، في رؤية تجمع بين «مستلزمات بناء مجتمع قائم على قيم حقوق الإنسان وبين الحرص على تملك الأفراد لهذه الحقوق».

• تتمة ص 4

في صورة نادرة التأم شمل حقوقيين وسياسيين وفنانين وعلماء لبحث سبل النهوض بأوضاع حقوق الإنسان ووضع ميثاق تعاقدي لذلك، حيث نظم المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، بشراكة مع الائتلاف المغربي للثقافة والفنون، أمس بالرباط، لقاء وطنيا من أجل التربية على حقوق الإنسان والنهوض بها ومحاولة ترجمة الدور الرمزي للفنانين والعلماء في تحسين واقع حقوق الإنسان. في هذا الصدد، وضع أحمد حرزني، رئيس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، سياقًا لهذا اللقاء، معتبرا أن هناك «حاجة مزدوجة» للنهوض

عبادي: العلماء سيسهمون في إنتاج خطاب ديني ينه إلى مركزية حقوق الإنسان

حرزني يستعين بالعلماء والفنانين للنهوض بحقوق الإنسان

■ تمة - ص 1



(خديس)

حرزني وضيفة في ندوة التربية على حقوق الإنسان

التزم العلماء بالوساطة الهامة التي يمكن أن يقوموا بها من خلال خلق أنشطة دينية للتعريف بحقوق الإنسان وانتداب «رسل الخير» من العلماء لترسيخها وإشاعة مبادئها. أما الاتفاقية الثالثة، التي عقدها المجلس مع لطيفة العابد كاتبة الدولة المكلفة بالتعليم المدرسي، فقد توخت تنميد الفراغات التي تركتها شراكة المجلس مع نفس الوزارة في دجنبر 2005، والتي كانت ترمي إلى النهوض بحقوق الإنسان في المنظومة التعليمية، في بعديها البيداغوجي والثقافي.

والفنون، التزام الفنانين بتسخير كل إمكانياتهم للنهوض بحقوق الإنسان من خلال عروض مسرحية وألواح فنية ومختلف مجالات الإبداع الفني، كما يلتزم الائتلاف، الذي يضم 17 جمعية ونقابة فنية، منها اتحاد كتاب المغرب والنقابة المغربية لمحترفي المسرح والنقابة المغربية للمهن الموسيقية، بتنظيم أنشطة خاصة للتحسيس بحقوق الإنسان وترسيخها من خلال إحداث ملتقى سنوي للإبداع المغربي في مجال حقوق الإنسان. أما فيما يرتبط بشراكة المجلس مع الرابطة المحمدية للعلماء، فقد

نشر ثقافة حقوق الإنسان، وذلك بمشاركة القطاعات والمؤسسات المعنية والمجتمع المدني والمبدعين؛ ويروم مشروع الميثاق أساسا خلق ديناميكية يتعاب حولها جميع الفاعلين من أجل نشر وتعميم ثقافة حقوق الإنسان. في نفس السياق، شهد اللقاء توقيع المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان لثلاث اتفاقيات شراكة لدعم مجهودات مختلف الأشكال الإبداعية والدينية في نشر وتعميم ثقافة حقوق الإنسان؛ وقد تضمنت الاتفاقية الأولى، التي عقدها المجلس مع الائتلاف المغربي للثقافة

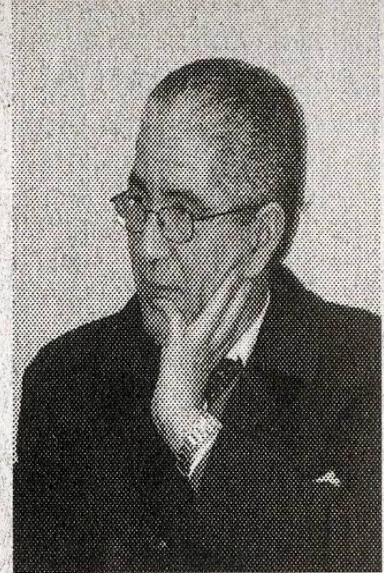
طويلا، وهو ما يجعل من المبدعين والمنفقين والفنانين قاطرة حقيقية لتحسين أوضاع حقوق الإنسان والنهوض بها، معتبرا أنه «بدون تسخير الإبداع تسخيرا إيجابيا لخدمة قضايا الوطن، سنظل نلهث وراء تلك الحلقة المفقودة لوضع إستراتيجية متكاملة في مجال حقوق الإنسان». إلى ذلك، شهد اللقاء التواصلي، الذي عقده مجلس حرزني مع العلماء والمبدعين في مجالات المسرح والسينما والتلفزيون والفن التشكيلي والفوتوغرافي، تقديم مشروع ميثاق تعاقدي من أجل

وعلى صعيد آخر، اعتبر أحمد عبادي، رئيس الرابطة المحمدية للعلماء، أن التمثل المجتمعي لصورة العالم التي تجعل منه «فاعلا محوريا» في مجال البناء القيمي والأخلاقي ودعم النهوض بحقوق الإنسان في المجتمع المغربي، «فالعلماء - بضيف العبادي - سيسهمون في إنتاج خطاب ديني ينه إلى مركزية وإعطاء كل ذي حق حقه في تراثنا، وفي نصنا المؤسس الكتاب والسنة». ولتحقيق ذلك «نحتاج إنتاج مجموعة من الأبحاث، حيث يصبح «تبنى هموم الناس وأمالهم والأهم مكونا أساسيا في الخطاب الديني» وذلك من خلال «تنظيم مجموعة من الندوات للتعريف بهذه الحقائق» بالإضافة إلى توفير الرابطة على مجموعة من العلماء «سينخرطون بقوة في مجال النهوض بحقوق الإنسان باعتبارها مكونا محوريا من مكونات الدين الإسلامي كل هذه الوسائل، يقول رئيس رابطة العلماء، ستدعم النهوض بحقوق الإنسان باعتبارها «مشروعا وطنيا بامتياز».

من جهته، انتقد الفنان محمد الدرهم، رئيس الائتلاف المغربي للثقافة والفنون، عدم إمساج هيئة الإنصاف والمصالحة للملف الثقافي والفني، الذي عرف بدوره انتهاكات جسيمة تمثلت، على وجه الخصوص، في «قمع التجارب الثقافية والفنية كمسرح الهواة والأندية السينمائية والمجلات وطمس معالم الفعل الثقافي والفني بهدم وهجر معلقات ثقافية هامة». وأضاف الدرهم أنه رغم تسجيل «تطور ملموس» في مجال حقوق الإنسان في المغرب إلا أن الطريق «ما زال

Rencontre d'information entre le CCDH et la Coalition marocaine de la culture et des arts

Le Conseil consultatif des droits de l'Homme, CCDH, et la Coalition marocaine de la culture et des arts, CMCA, ont organisé conjointement les 13 et 14 octobre 2010 à Rabat un événement dédié à l'engagement des créateurs et artistes dans la promotion de la culture des droits de l'Homme. Une rencontre d'information s'est tenue le 13 octobre à Rabat sous le thème « une dynamique créative pour une citoyenneté active » et sera marquée par la présentation d'un projet de charte d'engagement pour la diffusion et la promotion de la culture des droits de l'Homme. Cette rencontre, qui a réuni institutionnels, représentants de la société civile, créateurs et artistes, a vu la signature de conventions entre le CCDH et d'autres partenaires relatives au soutien de différentes expressions artistiques portant le sceau de la diffusion et la promotion de la culture des droits de l'Homme. Aujourd'hui une soirée artistique est organisée au théâtre national Mohammed V. Des artistes de renommée nationale sont montés sur scène pour marquer leur engagement à promouvoir la culture des droits humains.



افتتاحية

العلماء وحقوق الإنسان

دعا أحمد حرزني، رئيس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، العلماء والفنانين إلى ندوة للتباحث في دور الإسلام والفن في دعم ثقافة حقوق الإنسان. والواقع أن هذه الالتفاتة ذكية وهامة، ذلك أن أكثر الخطابات استهلاكا في الوسط الاجتماعي المغربي اليوم هما: الخطاب الديني، الذي يوجد طلب شديد على إنتاجه اليوم في المغرب والعالم العربي والإسلامي لاعتبارات سياسية وسوسولوجية وثقافية، لا يتسع المجال هنا لشرح دواعيها. وهناك الخطاب الفني بكل تعبيراته، في السينما والغناء والموسيقى والتشكيل والمسرح، والذي يملك مقومات النفاذ إلى فكر ووجدان ومشاعر جمهور واسع لا تصله الخطابات الأخرى، خاصة السياسية أو الرسمية...

لكن السؤال اليوم هو: هل يملك علماء الدين الرسميون وموظفو وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ما يكفي من العدة «الفكرية» والاستعداد الثقافي لإدماج مرجعية حقوق الإنسان الحديثة في خطابهم ومواعظهم وفتاواهم وأرائهم الدينية؟

لا أحد ينكر أن العديد من القيم التي أنتجت عنها ثقافة حقوق الإنسان المعاصرة توجد في المتن الديني، قرآنا وسنة، وأن هناك بعض الومضات الفقهية القليلة التي تعلي من حقوق الإنسان وكرامة البشر وحرمة الفرد، لكن بالمقابل هناك إنتاج فقهي متراكم من عصور الظلام يعادي حقوق الإنسان بالمطلق.

محمد العبادي، رئيس الرابطة المحمدية للعلماء، وعد بتوجيه اهتمام العلماء نحو مركزية حقوق الإنسان في الإسلام، لكن هذه الدعوة تحتاج إلى شيئين: أولا، تأصيل نظري وفقهي لحقوق الإنسان في الإسلام.. تأصيل يقطع مع «تراث» الاستبداد الذي استوطن العديد من كتب الفقه والتفسير والفتاوى التي كانت «تؤول» نصوص الدين وفق ما يخدم مصلحة السلطة أو أهواء السلاطين أو تقاليد وأعراف وترانيمات المجتمع.

مثلا، هل سيقول لنا العبادي إن حديث من «بدل دينه فاقتلوه» حديث نبوي يتعلق بحادثة في الزمان والمكان، وليس حكما شرعيا، وأن الأصل في مسألة حرية الاعتقاد هو الآية التي تقول: «لا إكراه في الدين»، وأن حديث قتل المرتد كان مرتبطا بزمن حرب النبي (ص) مع قريش، حين كانت العقيدة جزءا من الولاء للدولة، وكان تغييرها يعني الخيانة العظمى التي مازالت بعض الأنظمة الجنائية تعاقب عليها بالإعدام زمن الحرب، أم سيبقى فقهاءنا على الرأي الذي يقول بجواز قتل من يفكر في تغيير دينه.

هل سيقول لنا العبادي إن الآية التي تقول «واللائي تخافون نشوزهن فعظوهن واهجروهن في المضاجع واضربوهن» (النساء آية 34) لا علاقة لها بضرب المرأة بما هو عقاب لها على النشوز، ولكن المقصود بالضرب هنا ما ذهب إلى ذلك المفكر الإسلامي التونسي، محمد الطالب، من تأويل ومؤداه أن الضرب في القرآن جاء بالمجمل بمعنى السعي في الأرض والابتعاد، فيكون بمقتضى هذا التأويل «اضربوهن» أي ابتعدوا عنهن، وهذا ما يوافق روح الإنصاف في الإسلام، فهل يتصور أحد أن الإسلام الذي كرم المرأة والرجل، وساوى بينهما، سيسرع الضرب في تعامل الزوج مع زوجته... يجب إدماج حقوق الإنسان في الخطاب الديني بغرض «تفكيك» بعض الألغام مثل هذه، وإعمال روح الاجتهاد العصري في بعض النصوص، ثم إن الأمر يفرض، كذلك، استقلالية العالم تجاه السلطة «المتبرمة» بطبيعتها من حقوق الإنسان.

أخبار اليوم

لمغرب/ثقافة/حقوق الإنسان (مرفق بصورة) تقديم مشروع ميثاق تعاقدي حول نشر ثقافة حقوق الإنسان والنهوض بها

الرباط/ 10 /13 / ومع/ تم اليوم الأربعاء بالرباط تقديم مشروع ميثاق تعاقدي حول نشر ثقافة حقوق الإنسان والنهوض بها، تنخرط فيه مؤسسات عمومية وخاصة والمجتمع المدني وأفراد ذاتيون.

وقدم هذا المشروع السيد أحمد العبادي رئيس "مجموعة عمل النهوض بثقافة حقوق الإنسان بالمجلس" والأمين العام للرابطة المحمدية للعلماء، خلال اللقاء الوطني التواصلي من أجل التربية على حقوق الإنسان والنهوض بها المنظم من لدن المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، بشراكة مع الائتلاف المغربي للثقافة والفنون تحت شعار "دينامية إبداعية متفاعلة ... من أجل مواطنة فاعلة".

وتلتزم الأطراف المنخرطة في هذا الميثاق بالعمل، إبداعا وإعانة ودعمًا، على أن يتمتع المغاربة كافة بحقوقهم وحياتهم الأساسية بلا تمييز، وعلى احترام هذه الحقوق عن طريق التعليم والتربية والفنون والآداب ومختلف الأنشطة الثقافية والفنية والتربوية والاجتماعية والرياضية والبيئية، واتخاذ كافة التدابير لضمان الاعتراف بها وممارستها.

كما تتعهد هذه الأطراف بالاهتمام بمجال حقوق الإنسان على جميع المستويات التعليمية وكل أشكال التعليم والتدريب والتعلم سواء في المدرسة أو خارجها أو في سياق غير مدرسي سواء في القطاع العام أو الخاص.

وتلتزم الأطراف، أيضا، بالمساهمة في تأهيل المجتمع المغربي ليلتقي حول أرضية قيمية مشتركة تشكل فيها مبادئ الكرامة والحرية والمساواة والعدل والتضامن والتسامح وقبول الاختلاف قواعد لعلاقة الأفراد فيما بينهم وفي حياتهم الخاصة والعامة، وكذا بالعمل على نشر فصول الميثاق على أساس مبادئ الاعلان العالمي لحقوق الإنسان والمواثيق الأخرى.

والغاية من ذلك، حسب الميثاق، زيادة الوعي بحقوق الإنسان وإعمالها كلية غير مجزأة، وضمان تكافؤ الفرص بدون تمييز، وضمان تثبيت الحقوق الأساسية للفئات الفقيرة من المجتمع بما في ذلك ذوي الاحتياجات الخاصة والأجانب والمهاجرون، وكذا القضاء على أسباب الاقصاء والتهميش، وتمكين كل واحد من الممارسة الفعلية لكافة حقوقه.

وفي كلمة بمناسبة تقديم هذا المشروع، قال السيد أحمد عبادي، إن ميلاد هذه المبادرة يروم الانتقال من الحديث عن ثقافة حقوق الإنسان إلى إجرائها وتطبيقها الفعلي، مشيرا إلى أن انخراط الفنانين في تبني خطاب ثقافة الإنسان واستجابتهم لهذه المبادرة يشكل دعما فعليا لها، من شأنه إحداث نقلة جوهرية في المجتمع.

وأضاف السيد العبادي أن هذا الميثاق سيشكل بداية لنسيج تعاقدي مجتمعي يقوم على مجموعة من المحاور تهم بالأساس "التكوين"، الذي يوفر المجلس في إطاره كل الوثائق المتاحة، و"الإبداع" من خلال الوعي بكل الوسائل الإبداعية الممكنة، و"الأجراة" من خلال فتح قنوات قارة في الإعلام وفي مجالات التربية.

يشار إلى أن هذا اللقاء الوطني التواصلي تميز بالتوقيع على اتفاقيتي شراكة وتعاون بين المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان والائتلاف المغربي للثقافة والفنون والرابطة المحمدية للعلماء، بهدف نشر ثقافة حقوق الإنسان والنهوض بها.

كما تميز اللقاء، بتوقيع المجلس ووزارة التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين

الأطر والبحث العلمي على الإطار التنظيمي الملحق باتفاقيتي الشراكة المبرمتين سابقا بين الطرفين.

ووقع على هذا الإطار التنظيمي الملحق كل من السيد أحمد حرزني رئيس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان والسيدة لطيفة العابدة كاتبة الدولة المكلفة بالتعليم المدرسي.

La promotion de la culture des droits humains, un projet culturel et pédagogique à forte dimension sociétale (Herzenni)



Liens Sponsorisés

La promotion de la culture des droits humains, un projet culturel et pédagogique à forte dimension sociétale (Herzenni)

Intervenant lors d'une rencontre avec des artistes et intellectuels, en faveur de la promotion de la culture des droits de l'Homme, M. Herzenni a ajouté que ce projet vise à avoir un impact positif sur les mentalités et les comportements des citoyens, en faisant appel à une adhésion de tout un chacun.

Pour ce faire, M. Herzenni a appelé à la diffusion des valeurs des droits humains, l'imprégnation d'une culture de respect de ces droits, soulignant que la plate-forme citoyenne pour la promotion de la culture des droits de l'Homme ambitionne de créer une dynamique pour mobiliser les acteurs gouvernementaux, non-gouvernementaux et ceux oeuvrant dans les domaines culturel et médiatique.

Le Maroc connaît une forte dynamique en matière de consécration de démocratie et d'édification de l'Etat de Droit, a souligné le président de la Coalition marocaine de la culture et des arts (CMCA), M. Mohamed Derham, relevant que la question des droits de l'Homme a connu un des avancées considérables.

M. Derham a affirmé que tous les artistes et intellectuels doivent adhérer à la nouvelle dynamique impulsée dans la société marocaine et jouer pleinement le rôle qui leur incombe.

Cette rencontre, intervient pour pallier l'absence de coordination et de concertation de même qu'elle vise à sceller un partenariat réel basé sur des objectifs clairs.

Cette rencontre a été marquée par la signature de deux conventions de partenariat et de coopération entre le CCDH, la CMCA et la Rabita Mohammedia des oulémas qui visent à diffuser la culture des droits de l'Homme.

Initiée par le Conseil et coalition marocaine pour la culture et les arts sous le thème "Une dynamique créative pour une citoyenneté active", cette rencontre a été marquée également par la signature d'un protocole réglementaire, par M. Herzenni et la secrétaire d'Etat chargée de l'enseignement scolaire, Mme Latifa Labida.

France Biladi

Deux nouveaux partenariats pour renforcer l'engagement des artistes et des oulèma en faveur des droits de l'Homme

Submitted by [toma](#) on mer, 2010-10-13 18:35

Deux nouveaux partenariats pour renforcer l'engagement des artistes et des oulèma en faveur des droits de l'Homme

Rabat, 13/10/10- Le Conseil consultatif des droits de l'Homme (CCDH) a conclu, mercredi à Rabat, deux conventions de partenariat, la première avec la Coalition marocaine de la culture et des arts (CMCA) et la seconde avec la Rabita Mohammadia des oulèma, en faveur de la diffusion et de la promotion de la culture des droits de l'Homme.

Aux termes de la première convention, signée entre MM. Ahmed Herzenni, président du CCDH, et Mohamed Derham qui préside la CMCA, celle-ci s'engage à apporter sa contribution dans la diffusion de la culture des droits de l'Homme à travers l'organisation de manifestations culturelles et la sensibilisation des artistes et créateurs à l'importance du rôle qu'ils peuvent jouer dans ce sens.

La coalition devra également organiser une rencontre annuelle consacrée aux créations artistiques liées au thème des droits de l'Homme et désigner des artistes qui seront les ambassadeurs des valeurs humanitaires.

Quant à la seconde convention, signée par M. Herzenni et M. Ahmed Abbadi, secrétaire général de la Rabita, elle s'adresse aux oulèma du Royaume et vise à renforcer leur rôle dans la diffusion de la culture des droits de l'Homme, à travers également le choix de certains oulèma en tant que "messagers de la bienfaisance".

Le CCDH, quant à lui, devra organiser des sessions de formation sur les droits de l'Homme au profit des cadres de la CMCA et de la Rabita des Oulémas, et oeuvrer à mettre à leur disposition les fonds documentaires nécessaires à leur action.

Cette rencontre organisée sous le thème "Une dynamique créative pour une citoyenneté active" a également été marquée par la signature d'un protocole réglementaire entre le CCDH et le ministère de l'Education nationale.

Signée entre Mme Latifa El Abida, Secrétaire d'Etat chargée de l'enseignement scolaire et M. Herzenni, ce protocole prévoit les mécanismes de mise en oeuvre de deux conventions signées entre les deux parties, en 2005 et 2008, relatives à la promotion des droits de l'Homme dans les programmes pédagogiques ainsi qu'à la mise en oeuvre des recommandations de l'IER en matière de préservation de la mémoire et de réparation des préjudices collectifs.

Dernière modification
13/10/2010 18:35.

©MAP-Tous droits réservés

Revue de Presse du Conseil consultatif des droits de l'Homme

في لقاء نظمه المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان

حقوقيون عرب ولا تينيون يتباحثون حول آليات لتفعيل الشراكات والنهوض بحقوق الإنسان

سعيد أيت أومزيد



مقر المجلس

والمكسيك ونيكاراغوا والسلفادور، (قال «إن موضوع الدفاع عن حقوق الإنسان وحمايتها حرياته الأساسية لم يعد اهتماما حكوميا على المستوى القطري فقط بل إنه أصبح في الوقت الحاضر عاملا أساسيا وعنصرا فرناندو خلال مداخلة، أن شعوب المنطقتين العربية والإيبرو أمريكية تقاسم قديما تاريخية وثقافية ينبغي تعزيزها وإشاعتها وتقاسمها، مشيرا إلى أنه رغم تنوع السياقات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تشغل فيها، تواجه المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في المنطقتين العربية والإيبرو أمريكية، تحديات مشتركة في مجال التنمية ومكافحة الفقر واللامساواة الاجتماعية، هذا فضلا عن قضايا البيئة والحكامة الجيدة وتعزيز دولة الحق والقانون والمبادئ الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان.

وكان اللقاء مناسبة عبر من خلالها المشاركون عن الرغبة القوية في توثيق علاقات التعاون بين المنطقتين العربية والأمريكية، وهي الرغبة التي استمت بانعقاد قمتين في كل من بارانيليا (2005) والدوحة (2009).

وهما القمتان اللتان تطرقنا إلى العديد من مجالات التعاون بين المنطقتين العربية والإيبرو-أمريكية. وافصح المشاركون عن عزمهم توليد العلاقات المشتركة من خلال تنظيم مؤتمرات وندوات حول التبادلات الاقتصادية والمالية والتدريب وتسهيل الاتفاقات التجارية وتدفقات رؤوس الأموال ورجال الأعمال والتجارة والمنتديات الثقافية والساحية إضافة إلى النقل البحري والجوي والاتفاقيات الجبائية. وإذا كان التركيز حاليا على التعاون الاقتصادي الجسد في خطط عمل بين المنطقتين -خطة عمل كيتو لعام 2006 وخطة عمل الرباط لعام 2007، والرغبة كذلك في التنسيق بين السياسات الاقتصادية والاستثمارات والتفاوض بشأن أربع اتفاقيات تجارية حرة بين ميكوسور، ومجلس التعاون الخليجي ومصر والأردن والمغرب، فإنه قد حان الوقت للمؤسسات الوطنية في كلتا المنطقتين لتبادل الخبرات والتجار من أجل تعزيز ثقافة حقوق الإنسان في كل منطقة على حدة.

«وضعتنا بصفة عامة، ضمن خريطة العالم تقريبا نفس وضع الشعوب العربية والإيبرو أمريكية. إن العالم كله ينتقل من مرحلة سيطرة القطبين إلى مرحلة سيطرة القطب الواحد وقد بدأنا، اليوم نطل على مرحلة ثالثة وهي مرحلة تعدد الأقطاب. وكشف رئيس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، عن رغبة شعوب المنطقتين في أن يكون من بين الأقطاب الجدد الذين سيكون لهم دور أساسي في تدبير شؤون العالم والحفاظ على السلم، أعضاء من أمريكا اللاتينية ومن العالم العربي.

ومن جهته، قال فرناندو كوتيريرث، المدافع عن الشعب بالإكوادور، وعضو لجنة التنسيق بالشبكة الأمريكية لحقوق الإنسان خلال هذا الملتقى الدولي الذي شاركت فيه إلى جانب المغرب، ممثلون عن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في المنطقتين العربية والإيبرو-أمريكية، يمثلون الجزائر وموريتانيا ومصر وفلسطين وقطر وسلطنة عمان وإسبانيا والبرتغال والإكوادور والأرجنتين وفنزويلا

في فترة خضوعها للاستعمار الجديد، عرفت الكثير من الدول اللاتينية وكذلك العربية، فترات إن لم تكن بالضرورة فترات فاشية أو ديكتاتورية سافرة، بقول المتحدث، فإنها على الأقل كانت فترات عرفت فيها حقوق الإنسان محنة حقيقية، ويضيف أن الخلاصة من هذا التاريخ المشابه، هي أن الدول العربية والإيبرو أمريكية خرجت بنفس النتيجة، أي الحرص على الاستقلال وتفعيل الديمقراطية والعمل من أجل أن تصبح حقوق الإنسان ركيزة لا تتزعزع من ركائز أنظمتها. موضحا كذلك أن التشابه في هذا المجال، أدى إلى استنساخ بعض التجارب التي استهدفت الانتقال من حالة الديكتاتورية إلى حالة الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان وتجارب العدالة الانتقالية، حيث إن تجربة الأرجنتين مثلا، كانت من التجارب التي استلهم منها المغرب خاصة في ما يتعلق بموضوع معالجة قضية الاختفاء القسري وكذا توظيف الطب الشرعي لتحديد رفات الضحايا، وأضاف بقوله

أكد أحمد حرزني رئيس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، أن الدعوة للقاء العربي الإيبرو-أمريكي الأول التي وجهها المجلس نفسه إلى المؤسسات الوطنية بهاتين المنطقتين، تأتي من قناعته بوجود أشياء مشتركة كثيرة في مجال حقوق الإنسان وفي غيرها من المجالات بين المغرب والوطن العربي من جهة، وبينه وبين بلدان أمريكا اللاتينية من جهة أخرى هذه المجالات المشتركة التي تستدعي التفكير لإيجاد أرضية مشتركة للتفكير من أجل النهوض بحقوق الإنسان في البلدان العربية والأمريكية. ونفى حرزني الذي يرأس أيضا الشبكة الإفريقية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، خلال افتتاحه أشغال اللقاء العربي الإيبرو-أمريكي الأول للمؤسسات الوطنية للنهوض بالمنعقد أول أمس بالدار البيضاء، أن تكون للمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان صاحب المبادرة، أية نية كئلك التي قد يتوهمها البعض، لتعبئة الدعم للمغرب في قضايا خلافية مع جهات أخرى، مشددا أن اللقاء تملبه ظروف المرحلة التي تحتم مبادرة من هذا النوع من أجل التفكير في سبل بناء علاقات مثبنة تعزز التقارب بين المنطقتين في شتى المجالات. وأضاف رئيس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان خلال مداخلة، أن شعوب المنطقتين العربية والإيبروأمريكية، لها تاريخ مشابه على اعتبار أن الكثير منها إن لم تكن جميعها، مرت بتجربة الاستعمار مع وجود اختلاف بسيط يتمثل في أن بلدان أمريكا اللاتينية تحررت، في معظم الحالات، من الاستعمار قبل بلدان الوطن العربي، إلا أنها وبالمقابل، خضعت لاستعمار جديد لمدة أطول من الفترة التي خضع إليه الوطن العربي الذي استعمر وحصل على استقلال شكلي في كثير من حالاته.

وأشار رئيس الشبكة الإفريقية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، خلال هذا اللقاء الذي يندرج ضمن الخطة الاستراتيجية للجنة التنسيق الدولية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان برسم 2010-2013، إلى أنه

حرزني؛ نحن في المراحل النهائية من تنفيذ توصيات هيئة الإنصاف

المصير أو على سعيد جبر الضرر الجماعي»، وأضاف «نعتبر أنفسنا في المراحل النهائية من تنفيذ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، والمجلس الاستشاري قريب من العودة إلى هويته الأصلية، المتمثلة في النهوض بحقوق الإنسان وحمايتها».

وأوضح حرزني أن «التطور الذي حصل في المغرب على مستوى حقوق الإنسان بات يفرض على المجلس الاستشاري ضرورة مراجعة عمله في هذا المجال، وذلك بالاهتمام بمواضيع لها أهمية كبيرة بالنسبة للإنسان كالهجرة وحماية الأرض من التلوث والعنصرية». ولهذا الغرض، يضيف حرزني، أعد المجلس خطة وطنية للنهوض وترسيخ ثقافة حقوق الإنسان.

■ رضوان البلدي

قال أحمد حرزني رئيس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان أثناء استعراضه لتجربة هيئة الإنصاف والمصالحة أمام ممثلي المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في المنطقتين العربية والإيبيروأمركية إن «ما يحول دون عودة المجلس الاستشاري إلى وظيفته الأصلية هو عدم تمكنه من الحسم في تسع حالات من مجهولي المصير، وعلى رأسها قضية المهدي بن بركة التي وصفها بالمعقدة جدا».

وأكد حرزني في افتتاحه لأشغال اللقاء العربي الإيبيروأمركي الأول للمؤسسات الوطنية للنهوض بحقوق الإنسان وحمايتها، أول أمس بالدار البيضاء، أن «المغرب قطع أشواطاً مهمة في طي صفحة ماضي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان سواء على مستوى الكشف عن حالات الاختفاء القسري ومجهولي



أحمد حرزني

حوار إكسبريس

الدكتور راشد بن حمد البلوئي *

● أين تجسد
فلسفة وأهداف هذا
اللقاء الذي دعا إليه
المجلس الاستشاري
لحقوق الإنسان
بالمغرب؟

■ تكمن أهمية
هذا اللقاء الذي
دعا إليه المجلس
الاستشاري لحقوق
الإنسان في توثيق
عرى التعاون في
مجال حقوق الإنسان
بين الوطن العربي



وأمرिका اللاتينية بشكل عام، حيث إن مجال حقوق
الإنسان يعتبر من أهم المجالات التي يجب أن
ينصب عليها اهتمام جميع المسؤولين والمهتمين
في البلدان المختلفة، ما من شك أن مشاركتنا في
هذا اللقاء، سيغني تجربتنا في العمل في مجال
حقوق الإنسان نظرا لما للدول المشاركة من تراكم
الخبرات في هذا المجال. كيف لا وأن جميع دول
أمريكا اللاتينية ما عدا البرازيل توجد بها لجان
ومجالس تعنى بحقوق الإنسان منذ فترة طويلة.

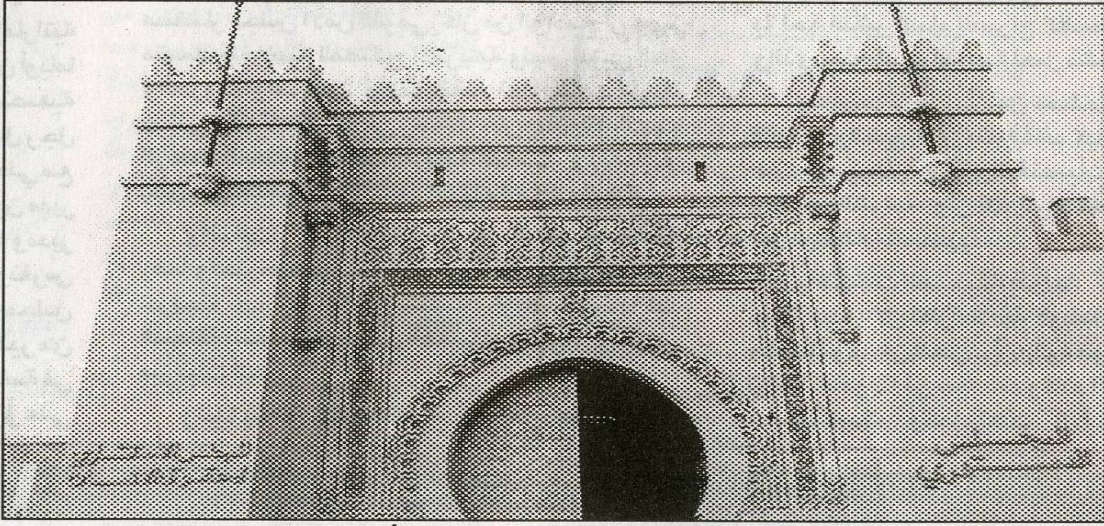
● هل من عوائق تحول دون استفادكم بالشكل
الذي ترغبون فيه في مثل هذه اللقاءات والمنتديات
الحقوقية على الصعيد الدولي؟

■ كل عمل يرى النور في بدايته لا بد وأن تكون
لديه بعض المثبطات، إلا أنه بالعمل والمثابرة يتم
تذليلها. ولعل أبرز هذه العوائق تتمثل في الجانب
اللغوي، لكن نعتقد أن هذا العائق شكلي، ومتى
وجدت النية الصادقة، سوف يتم التغلب عليه لا
سيما وأن هناك إرادة قوية من طرف المشاركين
في إنجاح عمل من هذا المستوى في مجال حقوق
الإنسان على الصعيد الدولي.

● ما موقفكم من عقوبة الإعدام؟
■ في ما يتعلق بعقوبة الإعدام، يجب النظر
إلى هذا الموضوع من زاوية أوسع تأخذ بعين
الاعتبار حقوق جميع المعننين بعقوبة الإعدام،
وأنا أقصد بها الأخذ في الاعتبار الضحية والمجرم
والدولة؛ فلكل واحد من هؤلاء دور في وجود هذه
العقوبة.

* ممثل اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بقطر

حاملو المقررات التحكيمية يتعرضون لتماطل حزني والحكومة



الدولي والوطني، على حساب معاناة الضحايا، ومن أجل إجهاض كل المواقف النضالية من اعتصامات وإضرابات عن الطعام التي يتخذها ضحايا القمع السياسي بالمغرب، كالإضراب الأخير الذي دام 15 يوما أمام مقر المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان احتجاجا على التماطل و التلكؤ الذي طال هذا الملف.

وأضاف المحتجان أن اللجان الإقليمية اعتمدت لجبر الضرر زحلولاً ترقيعية كالتوظيف في مرجان أو الجماعات المحلية أو الاستفادة من الأكشاك. ولم تستثن الرسالة اللجان المركزية التي قالت عنها أنها مازالت تدرس هذه الملفات ومازالت لم تجد الحلول الملائمة في نظرها لتسوية هذا الملف، وخصوصا ما تبقى من التوصيات التي تتعلق بالتسوية المالية والإدارية العالقة.

وناشدت الرسالة جميع الضحايا الحاملين للمقررات التحكيمية المتعلقة بالتسوية الإدارية والمالية والإدماج الاجتماعي لتوحيد صفوفهم من أجل انتزاع حقوقهم.

ح.ب

عبر اثنان من حاملي القرارات التحكيمية لهيئة الإنصاف والمصالحة عن استيائهم مما يتعرضون له من تسويق من طرف مجلس حزني والحكومة. وأوضح المصطفى ندير والصدقي رفيق في رسالة توصلت بالتجدد بنسخة منها أن الحكومة والمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان يتملصان من تنفيذ وأجراء ما أعلنه سابقا بخصوص تفعيل هذه التوصيات المتعلقة أساسا بالإدماج الاجتماعي والتسوية الإدارية والمالية لفائدة عدد من ضحايا ما وصفاه بالتعسف السياسي.

وأضاف المعنيان أنه اتضح لهما أن الجهات المعنية بالأمر تتعامل مع هذا الملف بشكل غير جدي، بحيث يتم التطرق إليه من قبلهم في وسائل الإعلام السمعية والبصرية، وكذا بإصدار بعض البلاغات من قبلهما كما هو الشأن لما جاء في بلاغ الوزير الأول ليوم 10 يناير 2010، وكذا بلاغ شهر أبريل 2010، مضيفين أن الغرض من كل هذا التضليل الإعلامي - حسي تعبيريهما - هو تسويق عمل هيئة الإنصاف والمصالحة على الصعيد



كلام الصورة

محمد حرزني، رئيس
المجلس الاستشاري
لحقوق الإنسان،
يصافح عبد الإله
بن كيران، الأمين
العام لحزب العدالة
والتنمية، خلال
اللقاء الوطني الذي
نظمه المجلس، أمس،
من أجل التريية
على حقوق الإنسان
والنهوض بها.

كناهدا (مختطف حبيسن)
عبد الإله بن كيران